



(تصوير: صالح محمد)

جانب من التصويت على قانون العسكرين



القائم بمطالب الحضور بالنظام

ومكافآت استحقاق للعسكريين المتقاعدين

■ شعيب المويصري: المخالفات تستمر لعدم وجود الشخص المناسب في المكان المناسب

■ الكندري : أتحدى هيئة الزراعة أن تكون قد أنجزت شيئاً خلال الـ 10 سنوات الأخيرة

– التجاوزات التي طالب شركة المجموعة العقارية الكويتية «شركة بروجيكتس الكويت البحرية».

– جميع الملاحظات التي تخص شركة المشروعات السياحية المتعلقة بسوء استغلال المواقع الاستثمارية ما أضع بعض إيرادات الدولة.

– جميع الملاحظات التي تخص شركة النقل العام المتعلقة بسوء استغلال المواقع الاستثمارية ما أضع بعض إيرادات الدولة.

2- كل ما يتصل بعمليات تهريب وقود الديزل.

3- المخالفات التي شابت مشروع إنشاء وتنفيذ وصيانة استاد الشيخ جابر الأحمد الدولي.

4- المخالفات التي شابت مشروع مناقصة تصميم وتنفيذ جسر جابر الأحمد (الصيفية).

لذا نود اللجنة عرض هذا الاقتراح على مجلس الأمة الموقر لتكليفها دراسة هذه الموضوعات طبقاً لنص المادة 119 من اللائحة الداخلية، على أن تقدم تقاريرها بشأنها إلى المجلس الموقر خلال ستة أشهر من تاريخ الموافقة على هذا الاقتراح.

– رسالة من عضو مجلس الأمة رياض أحمد العسائي يطلب فيها عرض الرسالة على المجلس الموقر لكي تتخذ الحكومة الإجراءات كافة والدابير اللازمة لمواجهة قضية ارتفاع الأسعار.

نسال الله عز وجل أن يبلغنا رمضان ويعيده علينا وعليكم بالخير والبركات وأن مع اقترب الشهر الفضيل من كل سنة تستغل بعض الشركات الموسم لرفع أسعار منتجاتها في سبيل تحقيق الربح الفاحش على حساب المستهلك ما سوف يساهم بارتفاع أسعار المنتجات في الأسواق المركزية والفروع التابعة للجمعيات التعاونية والأسواق الوزارية وتجارة التجزئة وغيرها ويؤدي ذلك إلى زيادة الأعباء المالية على المستهلكين بصفة عامة.

من خلال بيانات الإدارة المركزية للإحصاء على فئات الإنفاق الشهري للأسر فإن (الأغذية والمشروبات والسلع والخدمات الشخصية المتنوعة) استحوذت على النسبة الكبرى من إنفاق الأسرة، وسنويا سجل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في شهر مارس 2017 بمقدار 2.63 ٪ مقارنة بمارس 2016.

المجموعة الرئيسية (الأغذية والمشروبات)

انخفض الرقم القياسي لهذه المجموعة في شهر مارس 2017 بنسبة 0.32 ٪، وفيما يلي المؤشرات المؤثرة في مجموعة السواد الغذائية في شهر مارس 2017

1- انخفاض أسعار مجموعة الأسماك والأطعمة البحرية بنسبة 3.22 ٪.

■ المطيري: أدعو الحكومة إلى قراءة نتيجة التصويت واحترام إرادة النواب وعدم رد القانون

28/12/2016

ونصت الرسالة على ما يأتي:

بالإشارة إلى تكليف لجنة حماية الأموال العامة التحقيق في موضوعات سبق أن أحالها مجلس الأمة على اللجنة في فصول مجلس الأمة على اللجنة في فصول تشريعية سابقة، كما سبق للجنة أن طلبت تكليفها التحقيق فيها ورفض المجلس ذلك بتاريخ 28/12/2016 فإنه يرجى إعادة تكليف اللجنة التحقيق في هذه الموضوعات وهي:

1- المتخذ والملاحظات التي أوردتها تقرير ديوان المحاسبة للسنة المالية 2014/2015 حول ميزانية الهيئة العامة للاستثمار والمتضمنة:

– الملاحظات التي شابت عمل الفريق القانوني المكلف متابعة قضايا التجاوزات التي حدثت في الاستثمارات الإنسانية سابقا.



الصالح مستمعا

■ الحكومة غير جادة في مواجهة غلاء الأسعار وأتمنى عقد جلسة خاصة لمحاسبتها

إعادة تكليف اللجنة التحقيق في الموضوعات المشار إليها بالرسالة على أن تقدم تقاريرها خلال ستة أشهر من تاريخ الموافقة على هذا الطلب، علماً بأن المجلس قد رفض هذا الطلب بجلسته المعقودة في

■ شركة النقل العام بها فساد لا يحمله البعاريين وهناك شركات مملوكة لهيئة الاستثمار فيها «بوق كثير»



القاسبي أثناء مخاطبته



بن بشير العبدالله

■ الحريص: غلاء الأسعار في الكويت أصبح موسمياً ولم نجد من الحكومة إلا التصريحات

القياديين وقواعد الحكومة وتكايف الفرص وشؤون الخدمة المدنية حتى ينسني لنا دراستها واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

– رسالة من رئيس لجنة حماية الأموال العامة يطلب فيها

■ الخضير: على الحكومة احترام قرار الأغلبية وألا تدخل في مواجهة مع المجلس

على جدول أعمالها والمرتبطة باختصاص اللجنة المالية.

وطالبت اللجنة الاستعجال في الاقتراحات المتعلقة بتنظيم القياديين وقواعد الحكومة وتكايف الفرص وشؤون الخدمة المدنية وذلك حتى تتمكن اللجنة من دراستها واتخاذ القرارات اللازمة. ونصت الرسالة على أنه نظراً لأن العديد من الاقتراحات بقوانين التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ما زالت على جدول أعمال لجنة الشؤون التشريعية والقانونية ولم تنظرها حتى تاريخه.

وطالبت اللجنة استعجال لجنة الشؤون التشريعية والقانونية واتخاذ النظر في الاقتراحات المرتبطة باختصاص اللجنة المالية والاقتصادية وخصوصاً الاقتراحات المتعلقة بتنظيم

المالية فإن إجمالي مصروفات الحساب الختامي للهيئة العامة للقوى العاملة للعام (2015-2016) بلغ 34,470,581 دينار في حين بلغ إجمالي إيرادات الحساب الختامي للهيئة للعام ذاته 10,841,966 دينار.

وأشار التقرير إلى أن إجمالي مصروفات الميزانية للهيئة العامة للقوى العاملة للعام (2017-2018) بلغ 45,665,000 دينار في حين بلغ إجمالي إيرادات الميزانية للعام ذاته 32,505,000 دينار.

واستناداً إلى تقرير لجنة (الميزانيات) المالية فإن إجمالي مصروفات الحساب الختامي للهيئة العامة للمعلومات المدنية للعام (2015-2016) بلغ 33,314,049 دينار في حين بلغ إجمالي إيرادات الحساب الختامي للهيئة للعام ذاته 8,914,087 دينار.

وأشار التقرير إلى أن إجمالي مصروفات الميزانية للهيئة العامة للمعلومات المدنية لعام (2017-2018) بلغ 47,452,000 دينار في حين بلغ إجمالي إيرادات الميزانية للعام ذاته 14,723,000 دينار.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة رفيع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب.

افتتح رئيس مجلس الأمة الجلسة وثلاً الأمين العام لسماء الأعضاء الحضور والمعدلين عن حضور الجلسة.

يصادق المجلس على المضبوطين رقمي (1373/ي) بتاريخ 9/5/2017 و(1373/ب) بتاريخ 10/5/2017، بعد أن نفي النائب شعيب المويصري ما ورد على لسان النائب عودة الرويعي عندما تحدث معارضا لاستجواب وزير الإسكان وذكر أن المويصري تسلم ميثاً حكومياً عندما كان وزيراً للإسكان.

وأوضح المويصري أنه تسلم البيت قبل أن يكون وزيراً للإسكان وبالتحديد في ديسمبر 2010، مضيفاً أن وزير الإسكان عرض مستندات غير صحيحة خلال جلسة الاستجواب.

من جانبه قال النائب عودة الرويعي إنه يتحمل مسؤولية كلامه في جلسة الاستجواب لافتاً إلى أن المويصري ذكر أنه ما زال يعني بيته في مدينة جابر الأحمد.

وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر أبل: تطالب بتشكيل لجنة تحقيق فيما ذكره النائب شعيب المويصري الغانم: ليس على هذا البيت.

بعد مجلس الأمة مناقشة بند الرسائل الواردة والتي جاءت كالآتي:

– رسالة وأردت من رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية يطلب فيها استعجال لجنة الشؤون التشريعية والقانونية النظر في الاقتراحات التي ما زالت

■ الهاشم : ارتفاع الأسعار في رمضان يزيد إلى أكثر من 25 % والأدوية بلغت مستويات فلكية



نقاش ديابي